

## .. «الجمهورية المخطوفة»

لم تشهد سنوات الحرب الأهلية المظلمة، الفلتان الأمني الذي يشهده لبنان في هذه الأيام، أو بالأحرى منذ مجيء الحكومة الميقاتية التي رفعت عنوان «تشبيت الأمن والإستقرار في لبنان»، لأن الإرتكابات والموبقات التي كانت تدور في سنوات الحرب كانت معروفة المرجعية والهوية، أما اليوم فيبدو أن الحبل متrown على غاربة، والمؤسف أن هناك إصراراً على تجھيل الفاعل المعلوم والمعرف لدی السواد الأعظم من اللبنانيين.

لا جدال في أن أخطر ما يعيشه البلد هو عودة مسلسل الخطف، هذا المسلسل الذي أسقط من قاموسه الإستثناءات فلم تعد العمليات هذه تقتصر على الأثرياء اللبنانيين، إنما جعل أيضاً من الرعايا العرب والأجانب هدفاً مباشراً وصياداً ثميناً لعصاباته المتخصصة، ليكون المواطن الكويتي عصام الحوطى المجهول المصير أحدي حلقاته السود.

لم تأت ظاهرة الخطف ترجمة لهواية الخاطفين، ولم يكن هؤلاء يتجرأون على الإقدام على هكذا مغامرة لو لم يكونوا مطمئنين إلى أنهم بمنأى عن الملاحقة، وأن الخطف الذي كان ظاهرة خطيرة، إسنطاعوا تحويله مع الوقت إلى حالة اعتيادية بفعل التكرار وغياب المحاسبة، وهذا يعود لأسباب عدة أهمها: أولاً: غياب دور الدولة عمّا يجري على الساحة، ووقوف السلطة بمعظم أجهزتها متفرجة على ما يجري على مسرح الأحداث، وكأن ما يحصل هو خارج أرضها وبعيداً عن سلطتها، والسبب أن القرار ليس بيد الحكومة أو رئيسها، إنما بيد قوى الأمر الواقع صاحبة الأمر والنهي في ما يجري على الأرض.

ثانياً: غض النظر الذي تتبعه الدولة عن ظاهرة خطف المواطنين السوريين من قبل الأجنحة العسكرية للعشائر، وعرضهم على شاشات التلفزة بداعي سياسي، وتجرؤ الخاطفين على عقد المؤتمرات الصحفية وإصدار البلاغات والبيانات برعائية قوى نافذة في السلطة، وهو ما شكّل غطاء للعصابات الأخرى التي تخطف اللبنانيين والعرب بداعي المال والإيتاز.

ثالثاً: عجز الدولة وأجهزتها عن إصدار الإستثناءات القضائية الرامية إلى توقيف خاطفي المواطنين السوريين، والتي طالب بها رئيس الجمهورية والحكومة، وتحدى هؤلاء للأجهزة الأمنية بدخول تحصيناتهم ومربعاتهم الأمنية، بإعتبار أن هذه المربعات لها خصوصيات متعددة على رأسها خصوصية أمن المقاومة.

رابعاً: سطوة السلاح المنتشر في كل مكان، والذي يحمل صفة القداة، بات الراعي الرسمي لهكذا عمليات، والتي لم يعد خطرها مقتصرًا على الضحايا، إنما على لبنان كبلد دولة ومؤسسات، إذ بدأ الرعايا يتدافعون إلى المطار للهرب منه، بعد أن كانوا في مثل هذه الأيام يتزاحمون للمجيء إليه وقضاء موسم الإصطيف في ربوعه الآمنة.

خامساً: لأن عمليات الخطف هذه حولت البلد من موئل للحربيات وما كان يعرف بسويسرا الشرق، إلى مرتع للعصابات الإجرامية والmafias المعروفة الإنتماء والتبعية المشمولة بحصانة القوى السياسية المدججة بالسلاح، بعد أن باتت القوى الأمنية قاصرة عن مطاردتهم وتوقيقهم بفعل الحمايات والخصوصيات والمحظورات المعمول بها في هذه المنطقة وتلك، وإن على حساب سلطة الدولة وسيادتها التي يفترض أن تكون على كل شبر من الأرضي اللبناني.

ي.د

### ٧٢ ساعة لتنفيذها تحت طائلة التوقيف

## توسيع دائرة الاستثناءات لتشمل الضاحية والبقاع

مع دخول البلاد مؤخراً في فوضى الأحداث الأمنية أخذت ظاهرة حمل السلاح تتسع وازدادت حوادث العنف والخطف، وراح المسلحون «يستعرضون» أمام شاشات التلفزة من دون حسبي أو قريب.

وما أبج من هذه الفوضى غياب المسائلة القانونية حتى الأمس القريب حيث سطر الأسبوع الماضي مفهوم الحكومة لدى المحكمة العسكرية استثناءات قضائية إلى كافة الأجهزة الأمنية لمعرفة هوية المسلمين الذين شاركوا في الأحداث الأمنية في طرابلس وتوقيفهم.

ولفت مصادر متابعة إلى أنه إذا كان المبدأ العام هو ملاحقة أي مسلح في أي مكان وجد، وإذا كان المطلوب استتاب الأمان والنظام على كافة الأراضي اللبنانية. فماذا عن المسلمين الذين ظهروا بكمال عتادهم مؤخراً في مناطق الضاحية الجنوبية وفي البقاع قبلهم أثناء حملة تلف الحشيشة؟؟

فبغض النظر عن الأسباب التي دفعت المسلمين الذين بات مغضومهم معروفين في أي من تلك المناطق التي شهدت احداثاً أمنية، فإن الأفعال المرتكبة هي واحدة وتعلق بتهديد أمن الدولة الداخلي، وتدخل وبالتالي في صلاحية القضاء العسكري.

وفي هذا الإطار، علمت «المستقبل» أن مفهوم الحكومة المعاون لدى المحكمة العسكرية القاضي داني الزعني سطر استثناءات قضائية جرى تعيمها على كافة المحافظات. طلب بموجتها تحديد هويات المسلمين الذين ظهروا على شاشات التلفزة في منطقة الضاحية الجنوبية وعلى طريق مطار رفيق الحريري الدولي وفي البقاع.

والطلب من كافة إدارات شاشات التلفزة التي تبث صوراً مسلحة في تلك المناطق، تزويد الأجهزة الأمنية بها ليبنى على الشيء مقتضاه.

وبدا واضحاً أن القضاء العسكري مصمم على تطبيق القانون على الجميع، بحيث أعطي القاضي الزعني للأجهزة مهلة ٧٢ ساعة لتنفيذ مضمون الاستثناءات. وعلم في هذا الإطار ان القاضي الزعني قد لوح بتوقيف المسؤولين عن عدم تنفيذ تلك الاستثناءات بدءاً من رؤساء المخافر في المناطق التي شملتها الاستثناءات.

**كونيالي: دعم إيران لنظام الأسد لا يسهل الحل السياسي**

**ميقاتي يشدد على ضبط الوضع في طرابلس وكشف ملابسات الخطف**

رأس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، أمس، سلسلة إجتماعات أمنية في السرايا الحكومية، تناولت الأوضاع في مدينة طرابلس والملفات الأمنية المطروحة، لا سيما حوادث الخطف التي شهدتها لبنان، وطلب من الأجهزة الأمنية المختصة تكثيف تحقيقاتها لكشف ملابسات هذه الحوادث وإطلاق سراح المخطوفين في أسرع وقت.

كما استقبل ميقاتي وزير الداخلية والبلديات مروان شربل وعرض معه الأوضاع الأمنية والتطور الحاصل في موضوع المخطوفين. ونطرق البحث الى موضوع الجريمة التي وقعت جر السبب الفائت في منطقة دوحة الحص وآدت بحياة مواطنين.

طلب ميقاتي، من وزير الداخلية والعدل، «تكثيف التحقيقات في الجريمة والسرع في كشف ملابساتها وتبين دوافعها، لا سيما أنها تسببت بتوتر شديد في المنطقة على خلفية صراعات حزبية، حيث تم تسليم الاستثناءات القضائية على خلفية الحوادث الأمنية التي حصلت أخيراً في مختلف المناطق اللبنانية».

وأطلع من قائد الجيش العmad جان قهوجي على المراحل التي قطعها الجيش اللبناني في تنفيذ الخطط الأمنية الشاملة لمدينة طرابلس لوقف الاشتباكات ومنع الالحاد بالأمن في المدينة. وطلب من قائد الجيش «متابعة التشدد في ضبط الوضع وتوفيق جميع المخلين بالأمن والعابثين بأمن المدينة وأهلها» مؤكداً أن «الاجتماع الوزاري والنوابي الذي عقد في دارته في طرابلس الأسبوع الفائت والاجتماعات المتلاحقة بددت تأكيد دعم الجيش ورفع الغطاء عن جميع المخلين بالأمن، وهذا ما يشكل دفعاً إضافياً لعمل الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية المختصة».

كما التقى سفيرة الولايات المتحدة الأميركية مورا كونيلي وعرض معها الأوضاع الراهنة في المنطقة وال العلاقات الثنائية.

وفي وقت لاحق، أوضحت السفارة الأميركية في بيروت في بيان، أن كونيلي اجتمعت بميقاتي في السرايا الكبيرة، وناقشاً الوضع السياسي والأمني في لبنان والتطورات الإقليمية، مشيرة إلى أن كونيلي «رجحت بالإفراج عن المخطوف اللبناني حسين علي عمر في عطلة نهاية الأسبوع، ودانت خطف أي أشخاص على أساس الجنسية، أو الطائفة، أو العرق، أو من أجل مكاسب إجرامية ودعت إلى الإفراج الفوري عنهم». كما عبرت عن «قلق الولايات المتحدة إزاء العنف في طرابلس مؤخراً»، وأعربت عن «تعازى الولايات المتحدة الصادقة للذين قتلوا وتنتمي الشفاعة العاجل للجرحى».

وعبرت كونيلي، بحسب بيان السفارة، عن «تقدير الولايات المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية إضافة إلى الجيش اللبناني للعمل معًا لصون المهدوء في لبنان».

وكانت دعوة الولايات المتحدة أن «يختتم نظام الأسد سيادة واستقلال واستقرار لبنان». كما دعت جميع الأطراف إلى «ممارسة ضبط النفس وإلى احترام استقرار لبنان وأمنه».

وأعربت عن قلق بلادها «تجاه رئاسة إيران لـ«حركة عدم الانحياز» وتجاه نواياها لمؤتمر حركة عدم الانحياز هذا الأسبوع»، معتبرة أن «استمرار إيران في دعم نظام الأسد بدون تمييز، يمنعها من تسهيل حل سياسي للأزمة في سوريا بشكل فعال». ونقلت ثقة حكومة بلادها «في أن أعضاء حركة عدم الانحياز لن يقادوا من قبل إيران إلى اتخاذ إجراءات تبدو أنها تتفاضل عن دعم إيران لنظام الأسد وعن تجاهلها التزاماتها في ما يتعلق بمنع الانتشار النووي».

إلى ذلك، رأس ميقاتي الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المكلفة دراسة مشروع إنشاء محافظة عاليه. الهرمل، شارك فيه: وزير الدولة لشؤون مجلس النواب نقولا فتوش، وزير المال محمد الصلفي، وزیر الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور، وزير الزراعة حسين الحاج حسن، وزير الداخلية والبلديات مروان شربل ووزير الدولة بانوس مانجيان.

بعد الاجتماع، تحدث الحاج حسن، فقال: «كان هناك توافق تام وكمال حيال المشاريع التي سيعمل بها الرئيس ميقاتي على تنفيذها، وهي تتعلق بزراعة الشمندر السكري والري وتربيبة الأغنام والماعز والبقر الماشية وتطوير القطاع الزراعي ككل، وذلك في وقت قريب جداً».

وبعد الظهر، ترأس ميقاتي اجتماع اللجنة المكلفة دراسة مشروع قانون الصنفقات العمومية، في حضور وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية محمد فنيش، وزير العمل سليم جريصاتي، ممثل وزير المال محمد الصلفي عصام بكداش، رئيس مجلس الخدمة المدنية خالد قباني، ورئيس هيئة التفتيش المركزي جورج عاد.

وبحثت اللجنة في زمرة مشاريع متعلقة بالاصلاح الاداري في القطاع العام، خصوصاً مشروع قانون الصنفقات العمومية وأية اجراءاتها.

بعد اللقاء، أشار جريصاتي إلى أنه «تم التوافق على مشروع قانون الصنفقات العمومية بصيغته النهائية على أن يرفع قريباً إلى مجلس الوزراء».

ثم التقى ميقاتي وزير الشغل العامة والنقل غازي العريضي، في حضور المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسى، وتناول البحث في مشاريع وزارة الشغل. فوزير الصحة على حسن خليل، الذي بحث معه في الأوضاع الراهنة

## برى يستقبل أبو فاعور

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة أمس، مع وزير الشؤون الاجتماعية وائل ابو فاعور الأوضاع الراهنة في البلاد.

## السنية يلتقي زاسيبكين

بحث رئيس كتلة «المستقبل» الرئيس فؤاد السنية في مكتبه في بلس أمس، مع سفير روسيا في لبنان الكسندر زاسيبكين أوضاع لبنان والمنطقة.

## منصور يجتمع مع صالح وجليلي

أكّد وزير الخارجية والمغتربين عدنان منصور، «أهمية أن تلعب حركة دول عدم الانحياز دوراً هاماً وفعلاً من أجل حل مشكلات الدول الأعضاء في الحركة، بدل الاستعانتة بدول أخرى من خارجها».

وشدد خلال لقائه نظيره الإيراني علي أكبر صالح، على هامش اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز في طهران أمس، على «أهمية الاستقرار في سوريا وانعكاسه على لبنان».

كما التقى سفير الأمان القومي الإيراني سعيد جليلي.